دور التجارة البينية في دعم التكامل الاقتصادي

- دراسة قياسية لحالة ليبيا وتونس -

د. مصطفى رجب البلعزي

مقدمة:

تعد التجارة البينية خياراً استراتيجياً نحو دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق وثائر متسارعة للتنمية المستدامة، مما يعني تحسن نوعي في حياة المواطنين في الدولة، وقد أثبتت تجارب كثيرة في العالم الدور البارز الذي يقوم به التصدير والاستيراد في كل دولة من دول التكامل الاقتصادي.

وتعتبر قضية التجارة البينية بين دول التكامل الاقتصادي من القضايا الوطنية لارتباطها ببرامج وخطط التنمية الاقتصادية المستدامة، والذي يحقق لمواطني الدول التنوع في مصادر الدخل والارتقاء بمستوى المعيشة للمواطنين.

إشكالية البحث:

تتلخص إشكالية البحث في تدهور معدل التبادل التجاري بين ليبيا وتونس، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى عدم التناسق بين حجم الصادرات والواردات التي تصدرها وتستوردها كل دولة إلى الأخرى، مما قد يؤثر سلباً على خطط التكامل الاقتصادي بين الدولتين، ويؤثر بالتالي على مستوى حياة المواطنين في المجتمعين.

أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته من الدور الاقتصادي والاجتماعي البارز للتجارة البينية بين ليبيا وتونس وما يمكن أن تشكله الشراكة الاستثمارية بين البلدين في رسم دعائم التكامل الاقتصادي بينهما، ولاسيما التكامل الاقتصادي المغاربي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:

1- التعرف على حجم التجارة البينية بين ليبيا وتونس وأهمية ذلك في دعم خطوات التعاون والتكامل الإقليمي بين الدولتين.

2- التأكيد على أهمية الصادرات الصناعية وإمكانية تشجيعها بين الدولتين.

فرضيات البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها "وجود علاقة دالية بين الناتج المحلي الإجمالي الليبي وحجم الصادرات الليبية إلى تونس"، كما توجد علاقة دالية وسببية بين الناتج المحلي الإجمالي التونسي والصادرات التونسية إلى ليبيا.

منهجية البحث:

يعتمد التحليل في هذا البحث على المنهج الاستقرائي العملي من خلال استخدام النموذج القياسي، ويوضح هذا المنهج العلاقات بين الدوال الاقتصادية لاستخدامها بما يتلاءم وتحقيق أهداف البحث.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (وصاف سعيدي 2002)[1]: حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير في الجزائر، كأداة للتنمية في العديد من الدول النامية، بعد الاختلالات الهيكلية التي عانت منها موازين مدفوعاتها، وقد ترتب على تزايد عجز هذه الموازين نتائج عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر، تعرض اقتصادات هذه الدول لصدمة حادة نتيجة تزايد الاقتراض الخارجي، وتفاقم أعباء

1- وصّاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر "الواقع والتحديات"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الأول، 2002.

الدين، وتراخي الطلب العالمي على صادرات تلك الدول، وقد توصل البحث إلى أن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد.

2- دراسة (عبدالحميد رضوان 2009)[1]: وتهدف هذه الدراسة إلى تبني سياسات وبرامج لدفع معدلات نمو الصادرات في قطاع الصناعة والخدمات نذكر منها على سبيل المثال: بناء إدارة وطنية للنشاط التصديري، وتحسين جودة الصادرات ومناخ الاستثمار، والتمويل والائتمان والتأمين للصادرات، والتسويق والترويج، وخلصت الدراسة إلى أن تقدم العملية التصديرية تختلف من حيث الشكل والمضمون عن الإنتاج للسوق المحلية، وأن التصدير أصبح أحد فروع التخصص في الأعمال الدولية وله من الأسس والتطبيقات التي تقوم على العلم والمهارات.

3- دراسة (مصطفى البلعزي 2012)[2]: وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا، ومعرفة آليات تطوير الصادرات، والتعرف على بعض التجارب الدولية في مجال تنمية الصادرات، وكذلك معرفة مدى تأثر النمو الاقتصادي في ليبيا بقطاع الصادرات خلال الفترة (1985-2009)، وتحديد العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا، وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة تبادلية التأثير بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي الليبي، أي أن كلا هذين المتغيرين يؤثران في بعضهما البعض.

1- عبدالحميد رضوان، سياسات تنمية الصادرات، إدارة التحليل والملومات التجارية، وزارة التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، العدد الأول، 2009.

2- مصطفى البلعزي، أثر تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الاقتصاد الليبي)، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، كلية الآداب والعلوم زليتن، جامعة المرقب، ليبيا، العدد21، 2012.

4- دراسة (عابد بن عابد العبدلي 2005)[1]: هدفت هذه الدراسة إلى تقدير أثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، وخلصت الدراسة إلى أن هناك فروق جوهرية بين مجموعات الدول الإسلامية (البترولية، والأقل دخلاً، ومتوسطة الدخل)، ففي مجموعة الدول البترولية ظهر متغير الصادرات أكثر أهمية من متغير الاستثمار في التأثير على النمو الاقتصادي، بينما في مجموعة الدول الأقل دخلاً ومتوسطة الدخل ظهر متغير الاستثمار أكثر أهمية من متغير الصادرات.

محتويات البحث:

1- العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

2- أهمية التكامل الاقتصادي ومعوقاته.

3- تطور التجارة البينية بين ليبيا وتونس.

4- بناء النموذج القياسي.

5- اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الخاصة بمغيرات الدراسة.

6- دراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة.

7- نتائج ومقترحات البحث.

أولاً: العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي:

توصل الفكر الاقتصادي كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع في حجم الصادرات بشكل خاص وحجم التجارة الخارجية بشكل عام

1- عابد بن عابد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد27، 2005.

يعجل بالنمو الاقتصادي، وأثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، أن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو أية سياسات أخرى، ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وتوضيح أسباب هذه الظاهرة[1].

يقوم التبادل أساساً على مبدأ التخصص الدولي، حيث تتخصص كل دولة من الدول في إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع وتتبادلها مع غيرها من الدول، فكما يتخصص الأفراد كل منهم في حرفة معينة كذلك البلدان تتخصص في سلعة أو سلع معينة، فلا تستطيع أي دولة أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع، وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو أنها تستطيع ولكن بتكلفة مرتفعة[2].

وتعتبر نظرية النمو الاقتصادي التقليدية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية ودعمها الكلاسيك الجدد أولى النظريات التي تفترض وجود علاقة قوية بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي، حيث تشير إلى أن الزيادة أو التوسع في الصادرات تعزز تأصيل مبدأ التخصص في إنتاج سلع الصادرات، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ورفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية في قطاع الصادرات،

1- نجوى علي خشبة، القطاع الخاص وتنمية الصادرات الصناعية، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العددان 415-416، يناير وأبريل، 1989، ص122.
2- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2000، ص21.

وبالتالي إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التجارية ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاع صادرات تتمتع بكفاءة إنتاجية عالية، وعليه فإن دور التجارة(الصادرات) بمثابة آلة النمو التي تحرك وتدفع عجلة النمو في كافة القطاعات الاقتصادية، وتبرر النظرية الكلاسيكية فرضية العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي وفق المكاسب التجارية التي تحصل عليها الدولة من جراء تجارتها الخارجية[1].

ثانياً: أهمية التكامل الاقتصادي ومعوقاته:

1- أهمية التكامل الاقتصادي:

تشكل معظم تجارب الاندماج الاقتصادي أن معظم صور هذا الاندماج والتي لقيت نجاحاً بدرجات متفاوتة هي التي كان جوهرها سياسياً، ويمكن القول أن أول تجربة في ميدان الاندماج الاقتصادي على المستوى المغاربي ظهرت خلال الاجتماعين لوزراء الاقتصاد المغاربة، وقد توصل خلالهما الوزراء إلى خلق مجلس تنفيذي مغاربي دائم، مهمته دراسة المشاكل التي تعترض التعاون الاقتصادي في المغرب العربي الكبير[2].

ومنذ ذلك الوقت اقتنعت الدول المغاربية بأهمية التكامل الاقتصادي الذي يحقق مصالحها ممثلاً في إزالة كل ما يعرقل حركة السلع والأشخاص ورؤوس

1- عابد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد27، 2005، ص8.

2- أمانة شؤون اتحاد المغرب العربي، واقع الاقتصاديات المغاربية وآفاق الاندماج، وقائع ندوة عقدت في بنغازي خلال الفترة (30/11-1991/12/4)، ص124.

الأموال وذلك بتبني حزمة من الاتفاقيات وسلسلة من الإجراءات التي تلزم كل منها باتخاذ الخطوات التنفيذية للتنسيق بين سياساتها الاقتصادية[1].

هناك مجموعة من العوامل والاعتبارات الواقعية والتي تدعو البلدان المغاربية (ليبيا وتونس) إلى الدخول في تكامل تكافلي، ومن هذه العوامل ما يلي:

- حالة التخلف والتفكك التي توجد عليها اقتصاديات هذه الأقطار.
- تفاقم التبعية الاقتصادية والتجارية للخارج.
- ضعف الإنتاج في المنطقة.

وبناءاً على التحاليل السابقة لتجربة الاندماج المغاربي يمكن اقتراح بعض التوصيات والاستراتيجيات لتنمية المبادلات التجارية بين بلدان المغرب العربي ومنها ما يلي:

1- الاهتمام بالتخصص في الإنتاج لدى الدول المغاربية حسب المزايا النسبية.

2- تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في التكنولوجيا لتحسين الإنتاج، والرفع من جودة المنتجات وتصميمها مع ما يتناسب مع المواصفات الدولية.

3- لا بد للدول المغاربية من الاهتمام بنقل وتوطين التقانة، وإنشاء مراكز للبحث العلمي والتطور الصناعي، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاعات جديدة غير تقليدية، فلا مستقبل للتكامل المغاربي بدون تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية بين دول المغرب العربي، ولا يمكن أن نقتصر بمطالبة هذه الدول بتوفير مقومات

1- محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة، 2007، ص2.

الرفاهية البشرية للمجتمعات دون أن نتحمل مسؤولية المشاركة في توفير بعض المقومات التي تسهم وبدون شك في رفع درجة التنمية[1].

2- معوقات التكامل الاقتصادي:

تكمن أهم معوقات التكامل الاقتصادي وبضمنها التكامل بين ليبيا وتونس في ما يأتي:

أ- عدم وجود استراتيجيات واضحة المعالم في مجال التصدير والاستيراد في كلا الدولتين، مما يؤثر سلباً على معدلات التبادل التجاري.

ب- عدم وجود أدنى تنظيم أو تنسيق بين المصدرين والمستوردين في دول التكامل الاقتصادي.

ج- تدني مستوى الخبرة لدى المصدرين، كذلك انعدام الهياكل التي تتكفل بوظيفة التصدير داخل المؤسسات الاستيرادية والتصديرية، ويمكن إرجاع ذلك إلى غياب الدراسة المعمقة للسوق وسلوك المستهلكين في بلدان التكامل الاقتصادي، وعدم وجود سياسة واضحة للمنتجين وللسعر وسياسة للتوزيع، فضلاً عن عدم استعمال تقنيات الاتصال التجاري والتي أصبحت في الوقت الحاضر ضرورة ملحة لتقوية العلاقات التجارية بين الدول.

ثالثاً: تطور التجارة البينية بين ليبيا وتونس:

يحظى قطاع التجارة الخارجية بأهمية بالغة بالنسبة للاقتصادَين الليبي والتونسي، وللوقوف على بنية هذا القطاع خلال الفترة (1992-2010)، فإن الجدول رقم (1) يوضح ذلك:

1- مصطفى رجب البلعزي، إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي- التحول من الصناعة الاستخراجية إلى الصناعة التحويلية- دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، 2012، ص31.

جدول رقم (1) حجم التجارة البينية والناتج المحلي الإجمالي لكل من ليبيا وتونس (بالمليون دولار)

السنة	ليبيا			تونس		
	الصادرات إلى تونس	الواردات من تونس	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة	الصادرات إلى ليبيا	الواردات من ليبيا	الناتج المحلي الإجمالي
1992	116.5	122.8	8222.2	122.8	116.5	15497.5
1993	118.3	142.5	8951.2	142.5	118.3	14608.4
1994	163.6	96.6	8690.4	96.6	163.6	15625.0
1995	233.0	95.3	8843.4	95.3	233.0	18002.8
1996	209.3	131.6	9281.8	131.6	209.3	19593.6
1997	385.8	221.0	9430.2	221.0	385.8	19003.7
1998	293.4	174.5	9635.4	174.5	293.4	19812.5
1999	321.9	142.3	9723.8	142.3	321.9	20799.8
2000	424.0	190.3	9880.0	190.3	424.0	19468.1
2001	455.9	211.3	10354.4	211.3	455.9	22066.0
2002	361.2	212.6	10905.4	212.6	361.2	23141.6
2003	357.2	357.4	11205.3	357.4	357.2	27453.1
2004	426.9	433.2	18332.0	433.2	426.9	31183.1
2005	473.1	486.1	20739.0	486.1	473.1	32282.9
2006	659.2	499.0	22327.2	499.0	659.2	34377.2
2007	628.5	614.6	24473.9	614.6	628.5	38848.7
2008	868.5	745.6	25866.0	745.6	868.5	44736.9
2009	945.5	830.9	27366.6	830.9	945.5	43607.6
2010	1037.8	956.3	28630.3	956.3	1037.8	44377.7

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- عبدالله محمد شامية، الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، بنغازي، 2005.

2- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، مجلدات متعددة.

3- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، الكتاب الإحصائي، 2005،2006،2008.

4- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنوات مختلفة.

5- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008.

6- السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات (1954-2003)، الهيئة العامة للمعلومات والإحصاء، قطاع الإحصاء والتعداد، طرابلس.

7- The World Bank, World Development Indicators.

رابعاً: بناء النموذج القياسي:

تم تقدير نموذجين قياسيين تضمن الأول الناتج المحلي الإجمالي الليبي غير النفطي وبالأسعار الثابتة كمتغير تابع (GDPL)، وحجم الصادرات الليبية إلى تونس كمتغير مستقل (EXL) خلال الفترة (1992-2010)، وتضمّن النموذج الثاني قياس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي التونسي (GDPT) وحجم الصادرات التونسية إلى ليبيا (EXT) خلال نفس الفترة، وبذلك تم اختيار الصيغة الدالية المناسبة والتي تتلاءم مع الهدف من هذه الدراسة، وتم اعتماد البرنامج القياسي (Eviews.5) من أجل تقدير هذه العلاقة كمياً، وعليه فإن الصيغة الضمنية لنموذج الدراسة سوف تأخذ الشكل التالي:

1- النموذج القياسي الأول:

$$GDPL= b0+b1EXL+ui$$

حيث أن:

GDPL= الناتج المحلي الإجمالي الليبي غير النفطي بالأسعار الثابتة وبالمليون دولار خلال الفترة (1992-2010).

EXL= حجم الصادرات الليبية إلى تونس بالمليون دولار خلال نفس الفترة.

وبالاستعانة ببيانات الجدول رقم (1)، وباستخدام البرنامج القياسي (Eviews.5)، تم الحصول على نتائج التقدير القياسي والمتضمن بالجدول رقم (2):

جدول رقم (2) نتائج التقدير القياسي الأول لمتغيرات الدراسة

Dependent Variable: GDPL
Method: Least Squares
Date: 05/17/14 Time: 23:29
Sample: 1992 2010
Included observations: 19

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0185	2.605923	1351.682	3522.379	C
0.0000	9.758307	2.609575	25.46503	EXL

14887.29	Mean dependent var	0.848518	R-squared
7466.845	S.D. dependent var	0.839607	Adjusted R-squared
18.94350	Akaike info criterion	2990.401	S.E. of regression
19.04292	Schwarz criterion	1.52E+08	Sum squared resid
95.22456	F-statistic	-177.9633	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)	0.785073	Durbin-Watson stat

تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews.5).

ومن خلال نتائج الجدول السابق يتضح أن هناك علاقة قوية بين الناتج المحلي الإجمالي الليبي غير النفطي وحجم الصادرات الليبية إلى تونس خلال فترة الدراسة، حيث أن زيادة حجم هذه الصادرات بمقدار مليون دولار يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمقدار (24.5) مليون دولار، مما يؤكد أهمية السوق التونسي في تصريف المنتجات الوطنية الليبية على الرغم من ضعف البنية الصناعية والزراعية في ليبيا، كما أنه يعطي مؤشر مهم للدور التكاملي بين الاقتصادَين، كما بينت الاختبارات الإحصائية معنوية معلمة المتغير المستقل بواسطة اختبار (t)، كما يمكن ملاحظة أن قيمة معامل التحديد بلغت (R=%85)، وهذا يعني

أن (85%) من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي الليبي غير النفطي يمكن تفسيرها بالتغيرات التي تحدث في حجم الصادرات الليبية إلى تونس خلال الفترة (1992-2010)، هذه النتيجة قد تعطي فكرة عن أهمية وجهة هذه الصادرات –والتي بدون شك هي في معظمها مشتقات نفطية– في إحداث تغيرات في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، أما قيمة معامل ديربن واتسون (D.W=0.78) فتدل على أنها تقع في منطقة الحسم بوجود مشكلة الارتباط الذاتي عند مستوى معنوية (5%).

2- النموذج القياسي الثاني:

GDPT= b0+ b1EXT+ui

حيث أن:

GDPT= الناتج المحلي الإجمالي التونسي بالمليون دولار خلال الفترة(1992-2010).

EXT= حجم الصادرات التونسية إلى ليبيا بالمليون دولار خلال نفس الفترة.

وبالاستعانة ببيانات الجدول رقم (1)، وباستخدام البرنامج القياسي (Eviews.5)، تم الحصول على نتائج التقدير القياسي والمتضمن بالجدول رقم (3):

جدول رقم(3) نتائج التقدير القياسي الثاني لمتغيرات الدراسة

Dependent Variable: GDPT
Method: Least Squares
Date: 05/17/14 Time: 23:46
Sample: 1992 2010
Included observations: 19

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	14.76569	905.2356	13366.43	C
0.0000	18.16739	2.069324	37.59421	EXT

26551.91	Mean dependent var	0.951016	R-squared
10354.99	S.D. dependent var	0.948135	Adjusted R-squared
18.46852	Akaike info criterion	2358.237	S.E. of regression
18.56793	Schwarz criterion	94541781	Sum squared resid
330.0541	F-statistic	-173.4509	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)	1.036498	Durbin-Watson stat

تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews.5).

ومن خلال نتائج الجدول السابق يتضح معنوية معلمة المتغير المستقل عند مستوى معنوية (1%،5%) بواسطة اختبار t، ويؤكد هذه النتيجة الدلالة الإحصائية لمعلمة المتغير المستقل، حيث أن قيمة (t= 18.16)، وقيمة (P- Value=0.000) وهذا يثبته مرونة ميل الدالة الخطية، حيث أن زيادة حجم الصادرات التونسية إلى ليبيا بمقدار مليون دولار، يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي التونسي بمقدار (37.59) مليون دولار تقريباً، كما أن معامل التحديد يوضح قوة تأثير حجم الصادرات التونسية إلى ليبيا على الناتج المحلي الإجمالي التونسي، حيث أن (95%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي التونسي سببه التغير في حجم

الصادرات التونسية إلى ليبيا، وهذا يدعم فرضية البحث ويثبت أهمية السوق الليبي في تصريف مختلف المنتجات التونسية، مما يؤكد على ضرورة قيام تكامل بين السوقين الليبي والتونسي ولو على نطاق ضيق.

خامساً: اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية:

إن إدخال السلاسل الزمنية في نموذج الانحدار يفضي إلى نتائج مضللة مثل ارتفاع قيمة معامل التحديد (R^{-2})، حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وهذا ما يوصف بالانحدار الزائف (Spurious Regression)، لذلك لابد من التأكد من سكون هذه السلاسل الزمنية لكل متغير على حدة، ويستخدم لذلك اختبار (ديكي–فولر الموسع) Augmented Dickey – fuller (ADF).

والجدول رقم (4) يوضح نتيجة اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1992-2010).

نتيجة اختبار جذر الوحدة (ADF) للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة

المتغير	اختبار المستوى بقاطع	اختبار المستوى بقاطع واتجاه عام	اختبار الفروق الأولى بقاطع	اختبار الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام
GDPL	1.10	-1.24	-3.01	-3.56
EXL	1.32	-1.23	-5.23	-5.72
GDPT	0.83	-1.71	-3.56	-3.37
EXT	2.74	-0.30	-2.53	-4.26

القيم الحرجة:

عند مستوى معنوية 1%	-3.95	-4.80	-4.72
عند مستوى معنوية 5%	-3.08	-3.79	-3.75
عند مستوى معنوية 10%	-2.68	-3.34	-3.32

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فوللر المركب (ADF) لمتغيرات الدراسة الأربعة الموضحة سابقاً، إلى قبول فرضية العدم لمستوى السلسلة الزمنية الخاصة بجميع متغيرات الدراسة وذلك لوجود جذر الوحدة لمستويات السلاسل الزمنية عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%)، سواء بوجود قاطع زمني أو وجود قاطع واتجاه زمني، ولكن تشير النتائج إلى رفض فرضية العدم لخلو السلاسل الزمنية لمتغيري (EXL) من جذر الوحدة عند فروقها الأولى وبوجود قاطع فقط وفي جميع مستويات المعنوية، وكذلك متغير(GDPT) ولكن عند مستوى معنوية (10%) فقط، أما المتغيرين (GDPTL، EXT)، فتشير النتائج إلى خلو السلسلتين الزمنيتين الخاصة بهما من جذر الوحدة وبقاطع واتجاه زمني عند مستوى معنوية (10%) للمتغير (GDPT) وعند مستوى معنوية (5%، 10%) للمتغير (EXT)، لذلك فإن جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى.

سادساً: دراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة:

سيتم استخدام طريقة (Granger) وذلك لاختبار السببية بين متغيرات الدراسة، والمقصود بذلك مدى تسبب نمو متغير ما في نمو متغير آخر أو العكس أو هناك علاقة متبادلة بين المتغيرين، ولاستخدام منهج السببية لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة جاءت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم(5) نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/23/14 Time: 14:08
Sample: 1992 2010
Lags: 4

Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.10670	3.06877	15	EXL does not Granger Cause GDPL
0.03903	5.09508		GDPL does not Granger Cause EXL
0.98314	0.01703	17	EXT does not Granger Cause GDPT
0.01598	5.95528		GDPT does not Granger Cause EXT

تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي(Eviews.5).

ومن خلال الجدول السابق نستنتج ما يأتي:

1- بمقارنة قيمة (F) المحسوبة والبالغة (3.06) مع قيم (F) الحرجة، نجد أنها معنوية عند مستوى معنوية (10%)، وهذا يعني أن حد الخطأ يساعد في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الليبي غير النفطي، وكذلك قيمة (F) المحسوبة والبالغة (5.09) فتؤكد معنويتها عند جميع مستويات المعنوية المعروفة، وهذا يدل على أن حد الخطأ يساعد في تفسير التغيرات في الصادرات الليبية إلى تونس، وهذا يعني وجود علاقة سببية ذات اتجاهين من وإلى الصادرات الليبية إلى تونس والناتج المحلي الليبي غير النفطي (EXL↔GDPL).

2- وبمقارنة قيمة (F) المحسوبة والبالغة (0.017) مع قيم (F) الحرجة نجد أنها غير معنوية عند مستويات المعنوية المختلفة، أما قيمة (F) المحسوبة والبالغة (5.95) فتؤكد معنويتها عند جميع مستويات المعنوية، مما يعني وجود علاقة سببية من

المتغير (EXT) إلى المتغير (GDPT)، وعلى ذلك فإن الصادرات التونسية إلى ليبيا تساعد في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي التونسي خلال فترة الدراسة (EXT→GDPT).

سابعاً: نتائج ومقترحات البحث:

1- نتائج البحث:

أ- ضعف نسبة الصادرات الليبية إلى تونس من إجمالي الناتج المحلي الليبي غير النفطي خلال الفترة (1992-2010)، حيث لم تتعد في أفضل حالاتها (1%)، ومع ذلك تؤكد الدراسة القياسية أهمية هذا المتغير (الصادرات الليبية إلى تونس) في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشير هذه الدراسة إلى أن زيادة هذا المتغير بمقدار مليون دولار يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الليبي بمقدار (24.5) مليون دولار، وهذه النتيجة تؤكد الفرضية الأولى من البحث.

ب- من خلال دراسة بنية توجه الصادرات الليبية والتونسية من وإلى البلدين نلاحظ عدم التنسيق فيما بينهما وهذه النتيجة يدعمها معدل النمو في هذه الصادرات، حيث يمكن وصف هذا المعدل بالبطء في الجانب الليبي، والانخفاض والتذبذب الشديد في الجانب التونسي.

ج- تؤكد الدراسة القياسية قوة تأثير متغير الصادرات التونسية إلى ليبيا في إحداث تغيرات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي التونسي خلال فترة الدراسة، حيث أن (95%) من هذه التغيرات يفسرها حجم هذه الصادرات، وهذه النتيجة تدعم الفرضية الثانية للبحث.

د- على الرغم من المجهودات التي بذلت خلال العقود الماضية من أجل تفعيل وتنشيط كل النشاطات المتعلقة بمجال التصدير والاستيراد في كل من ليبيا وتونس، إلا

أن نتائج تلك الإجراءات بقيت دون مستوى الآمال والطموحات المرسومة، ولم تساهم بشكل مطلوب في رسم دعائم التكامل المنشود بين الدولتين، بل بقيت محاولات خجولة وغير منظمة وبدون دراسات دقيقة تحقق الهدف الأساس وهو تحقيق معدلات جيدة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2- مقترحات البحث:

أ- التأكيد على أهمية إنشاء شركات متخصصة في التصدير والاستيراد من وإلى البلدين، وذلك لمحاولة التغلب على مختلف المعوقات التي تعاني منها المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل في هذا المجال، كما يمكن أيضاً تقديم التسهيلات الائتمانية لهذه الشركات لدعم التصدير في كلا البلدين.

ب- إنشاء سفراء تجارين في ليبيا وتونس، بهدف التعريف ببعض السلع التجارية الوطنية، وتشجيع الاستثمار في كلا البلدين.

ج- إدخال التقنية الحديثة في إدارات الجمارك في كلا البلدين، وذلك لمواكبة التحولات الاقتصادية، وتقديم العون والمشورة وتسهيل التعريفات الجمركية.

د- إنشاء المناطق الحرة تكون قريبة من الحدود البرية للدولتين، كأن تكون في مدينة زوارة في ليبيا ومدينة مدنين أو بن قردان في تونس، وذلك من أجل دعم السلع الوطنية.

المراجع

1- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنوات مختلفة.
2- السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات (1954-2003)، الهيئة العامة للمعلومات والإحصاء، قطاع الإحصاء والتعداد، طرابلس.
3- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، الكتاب الإحصائي، 2005-2006-2008.
4- أمانة شؤون اتحاد المغرب العربي، واقع الاقتصاديات المغاربية وآفاق الاندماج، وقائع ندوة عقدت في بنغازي خلال الفترة (30/11-1991/12/4).
5- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008.
6- عابد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد27، 2005.
7- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2000.
8- عبد الله محمد شامية، الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، بنغازي، 2005.
9- محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة، 2007.
10- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، مجلدات متعددة.

11- مصطفى رجب البلعزي، إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي -التحول من الصناعة الاستخراجية إلى الصناعة التحويلية- دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، 2012.

12- نجوى علي خشبة، القطاع الخاص وتنمية الصادرات الصناعية، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العددان 415-416، يناير وأبريل، 1989.